

Distr.: General
25 February 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون

البند ١٣٣ من القائمة الأولية*

تخطيط البرامج

الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣

الجزء الثاني: الخطة البرنامجية لفترة السنتين

البرنامج ١٨

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا

المحتويات

الصفحة

٢	 التوجه العام
٧	 البرنامج الفرعي ١: الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية لأغراض التنمية المستدامة
٩	 البرنامج الفرعي ٢: السياسات الاجتماعية المتكاملة
١٢	 البرنامج الفرعي ٣: التنمية والتكامل الاقتصادي
١٥	 البرنامج الفرعي ٤: تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التكامل الإقليمي
١٨	 البرنامج الفرعي ٥: استخدام الإحصاءات في وضع سياسات تستند إلى الأدلة
٢١	 البرنامج الفرعي ٦: النهوض بالمرأة
٢٣	 البرنامج الفرعي ٧: تخفيف حدة النزاعات والتنمية

* A/65/50



التوجه العام

١٨-١ التوجه العام للبرنامج هو تعزيز التنمية والتعاون الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة بصورة شاملة وعادلة ومتكاملة ومستدامة، والحفاظ على العلاقات الاقتصادية وتعزيزها بين البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، وبقية بلدان العالم. واللجنة هي المسؤولة عن تنفيذ البرنامج.

١٨-٢ ويرد توجه السياسة العامة للبرنامج في قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٨١٨ (د-٥٥) و ٦٩/١٩٨٥ اللذين أنشأ المجلس بموجبهما اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وعدل اختصاصاتها للتأكيد على مهامها الاجتماعية. وقد قدم المجلس الاقتصادي والاجتماعي توجيهات إضافية في قراره ٥٠/٢٠٠٥، الذي طلب فيه من اللجنة توفير الدعم للبلدان الأعضاء في مجال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بطرق منها بناء القدرات اللازمة لصياغة السياسات ورصد التقدم المحرز وقياس تأثيره وإعداد التقارير الإقليمية. وإضافة إلى ذلك طلبت اللجنة في قرارها ٢٦٩ (د-٢٤) من أمينها التنفيذي زيادة الاتساق والتآزر مع باقي المنظمات الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، والقيام من خلال دور اللجنة القيادي في مجموعة التنسيق الإقليمية، بتعزيز الشراكات والتعاون مع تلك المنظمات.

١٨-٣ وستواصل الإسكوا واللجان الإقليمية الأربع الأخرى مساعيها لتعزيز التكامل الاقتصادي على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي، فضلا عن تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية ودعم التنمية المستدامة. وستستخدم اللجان الإقليمية قدرتها على الجمع بين الأطراف، بوصفها الأذرع الإقليمية للأمم المتحدة، لمواصلة النهوض بالحوار المتعدد الأطراف ودعم الشبكات الإقليمية وتقاسم المعارف، وستسعى جاهدة لتعزيز التعاون داخل الأقاليم ومع بعضها ومع الكيانات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى. وستواصل اللجنة العمل مع اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بوصفها هيئة عالمية رئيسية لكفالة الاتساق في المجالات المواضيعية المشتركة بين الهيئات التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة العاملة في القطاعين الاجتماعي والاقتصادي.

١٨-٤ وستسعى الإسكوا في فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ إلى تحقيق أهداف برامجها بتشجيع التكامل الاقتصادي والاجتماعي على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي، وتعزيز التضامن في الساحة السياسية الدولية وفي الاقتصاد العالمي. وسيجري توسيع نطاق هذا التكامل الإقليمي كي يشمل المنطقة العربية، وذلك عن طريق مواصلة الشراكات الاستراتيجية مع المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا ومع منظمات إقليمية ودون إقليمية من قبيل جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي.

ويشمل البرنامج سبعة برامج فرعية مترابطة تركز على أربعة مجالات إقليمية ذات أولوية وثلاث مسائل شاملة على النحو المبين أدناه:

(أ) تنشيط الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، مع التأكيد على الماء والطاقة والقطاعات المنتجة، مع إدماج الاستجابة لتغير المناخ ضمن الاستراتيجيات والخطط القطاعية؛

(ب) تشجيع انتهاج سياسات اجتماعية متكاملة؛

(ج) تنشيط التنمية الاقتصادية المستدامة على أساس زيادة الإنتاجية والقدرة على التنافس، وعن طريق التكامل والتعاون الإقليميين في عالم آخذ في العولمة؛

(د) الإسراع بتطوير التكنولوجيا المتقدمة وتكييفها وتعميمها واستخدامها، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

(هـ) تعزيز تنمية القدرات الإحصائية؛

(و) تشجيع تعميم مراعاة المنظور الجنساني والنهوض بالمرأة وكفالة مشاركتها وإسهامها بصورة فعالة؛

(ز) تعزيز بناء السلام وتخفيف آثار النزاع ومعالجة أسبابه الجذرية وآثاره الجانبية على التنمية المستدامة.

١٨-٥ ولقد أثرت الأزمة المالية العالمية الراهنة تأثيراً سلبياً على الأداء الاقتصادي في المنطقة، مما أدى إلى هبوط شديد في الأسواق المالية وأسعار الأصول العقارية، وانخفاض أسعار السلع الأساسية، وانخفاض الإيرادات المتأتية من الصادرات. وقد أدى الانكماش في النشاط الاقتصادي نتيجة لذلك إلى تفاقم البطالة. ولذلك فإن الحاجة أمس من أي وقت مضى إلى المبادرة بوضع سياسات للعمالة تمتص القوى العاملة المتنامية في المنطقة، وتستهدف بصورة خاصة القوى العاملة من الشباب والنساء.

١٨-٦ ولا تزال عملية وضع وتنفيذ السياسات الاجتماعية المتكاملة لا تحظى بنفس القدر من الاهتمام الذي تحظى به السياسات الاقتصادية على الرغم من التجارب الإنمائية التي تُظهر أن النمو الاقتصادي بمفرده لا يؤدي إلى تنمية عادلة وشاملة ولا إلى العدالة الاجتماعية والاستقرار الاجتماعي. وينبغي بهذا الصدد إعارة اهتمام خاص للعدالة في توفير الخدمات العامة ولاندماج الفئات الاجتماعية الرئيسية في عملية التنمية على حد سواء، بما فيها النساء والشباب. وإضافة إلى ذلك ينبغي زيادة التأكيد على تعزيز الحكم الرشيد من أجل كفالة

إقامة عمليات وآليات فعالة لتيسير صوغ السياسات وتنفيذها بطريقة شفافة وقائمة على المشاركة.

١٨-٧ وتتميز المنطقة بغزارة مخزونها وإنتاجها من الغاز والنفط، وبشح الموارد المائية، واعتمادها على مصادر الغذاء الخارجية. وتتفاقم مشكلة نقص المياه بسبب عوامل مثل النمو السكاني السريع والاستغلال المفرط للموارد المائية المتاحة، وستزداد هذه المشكلة حدة نتيجة لتغير المناخ الذي من المتوقع أن يزيد نسبة المناطق المتضررة من الجفاف، مما سيحدث آثارا سلبية ملموسة على إنتاجية الزراعة وغيرها من القطاعات المنتجة، وهو ما قد يقوض خطط التنمية الوطنية والإقليمية. ولذلك فإن الإسكوا ستستمر في دعم بناء قدرات البلدان الأعضاء على الإدارة المستدامة لموارد المياه والطاقة، تمشيا مع خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)، وذلك عن طريق تعزيز ممارسات الإدارة المتكاملة للموارد المائية من أجل تيسير تحقيق التقدم في تنفيذ الغايتين المتعلقةتين بالماء والمرافق الصحية ضمن الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية، وسيظل من الأولويات الرئيسية الدعوة إلى تيسير الحصول على الطاقة في المناطق الفقيرة وتحقيق الكفاءة في استخدام موارد الطاقة (الوقود الأنظف وموارد الطاقة المتجددة). وستقدم الإسكوا أيضا المشورة التقنية من أجل إدماج الاستجابات الهادفة إلى التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته ضمن الاستراتيجيات والخطط القطاعية، وذلك عن طريق إعداد تقييمات إقليمية لأثر تغير المناخ على موارد المياه، وتعزيز دور قطاع الطاقة في خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، ومساعدة البلدان الأعضاء على استخدام الموارد الدولية المتاحة لدعم المشاريع ذات الصلة. وعلاوة على ذلك ستواصل الإسكوا تعزيز القدرات في البلدان الأعضاء من أجل تحسين سبل المعيشة الريفية المستدامة، وزيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

١٨-٨ وستنتهج الإسكوا نهجا إنمائيا متكاملا يهدف إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية في المنطقة، مع إيلاء اهتمام خاص في الوقت نفسه لأقل البلدان نموا والبلدان المنكوبة بالصراعات. وتحقيقا لهذه الغاية ستبذل جهود لدعم اتخاذ وتنفيذ سياسات وطنية تشجع قيام عملية عادلة وشاملة للتنمية، وتعزيز القدرات الإقليمية على مواجهة ما هو قائم أو ما سيستجد من تحديات حاسمة، عن طريق تعزيز مبادرات التكامل الإقليمي، والنهوض بالتجارة والاستثمار داخل المناطق، وإقامة هياكل أساسية متكاملة للنقل والاتصالات، وتيسير التجارة والنقل.

١٨-٩ وإن تهميش المرأة والحد من حصولها على المعلومات والموارد يعوقان عملية التنمية في البلدان العربية. وستدعم الإسكوا الجهود الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة بالسبل التالية: (أ) تبادل الوثائق وأفضل الممارسات داخل المنطقة؛ (ب) بناء قدرات الآليات الوطنية للمرأة على القيام بدورها والوفاء بمسؤولياتها بصورة أفضل؛ (ج) توفير الخبرة التقنية في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني؛ (د) تنفيذ ومتابعة الاتفاقيات ونتائج المؤتمرات الدولية.

١٨-١٠ وستسعى الإسكوا جاهدة لتعزيز تنمية الاقتصادات القائمة على المعرفة في المنطقة، عن طريق إجراء التحاليل وتنفيذ الأنشطة المعيارية لبناء القدرات المحلية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتضييق الفجوة الرقمية. وسيقترن هذا الأمر بصياغة استراتيجيات وخطط عمل منسقة من أجل تنمية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضمن إطار مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات.

١٨-١١ ولا يزال بناء القدرات الإحصائية ضروريا لتعزيز قدرة بلدان المنطقة على إنتاج إحصاءات مناسبة التوقيت وموثوق بها وقابلة للمقارنة ومصنفة جنسانيا، من أجل وضع السياسات وتطوير البرامج عن علم، وتتبع التقدم المحرز نحو إنجاز الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

١٨-١٢ ويشكل الأمن والاستقرار أدنى شرطين للتنمية البشرية المستدامة وتحقيق إمكانات الإنسان كاملة. بيد أن استمرار حالة عدم الاستقرار والصراع والاحتلال وآثارها الجانبية هي أسباب جمود التنمية في البلدان الأعضاء في الإسكوا. وستسعى الإسكوا، في شراكة مع البلدان الأعضاء فيها ومع مكاتب منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المتعددة الأطراف والإقليمية الأخرى، إلى تنفيذ أنشطة للحد من تداعيات حالة عدم الاستقرار التي طال أمدها، عن طريق مساعدة البلدان الأعضاء على صوغ سياسات منع نشوب النزاعات والمصالحة والتنشيط، ضمن برامج إنمائية قادرة على الصمود أمام الأزمات المستمرة. وستساعد الإسكوا أيضا البلدان الأعضاء على صوغ وتنفيذ سياسات وبرامج تعالج الآثار الاقتصادية والاجتماعية الجانبية للصراعات والاحتلال، فضلا عن معالجة آثار التحديات العالمية الناشئة على أضعف البلدان الأعضاء في الإسكوا، ولا سيما أقل البلدان نموا. وستسعى الإسكوا لتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة في المنطقة، مستفيدة من مزاياها النسبية وخبراتها الداخلية الراسخة في مجال تحديد وتعميم نماذج الحكم الرشيد التي تراعي السمات الخاصة للبلدان الأعضاء، ومن خبراتها في مجال تحديث هياكل الدولة وجهود بناء السلام ذات الصلة.

١٨-١٣ وستواصل الإسكوا الاضطلاع بأنشطة التحليل ووضع المعايير، وتكملها بدعم التعاون التقني وفقا للاحتياجات التي تعرب عنها البلدان الأعضاء. وستقوم بدور الميسر لتبادل المعارف والمعلومات عن طريق توفير منتدى للتواصل الشبكي والحوار المتعدد الأطراف بشأن القضايا الإنمائية الإقليمية والعالمية، مع إيلاء الاعتبار الواجب لتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب. وستولي اهتماما خاصا لزيادة تعميم المنظور الجنساني من خلال برنامج عمل المنظمة وداخل اللجنة تحقيقا للأولويات العالمية للأمم المتحدة. وسيتم بنفس الطريقة تجميع الدروس المستفادة من عمليات التقييم، من أجل تحسين صياغة البرامج وأدائها، في ضوء التزام الأمم المتحدة بتشجيع ودعم ممارسات التقييم الهادفة إلى تعزيز التعلم والمساءلة.

١٨-١٤ ومن المتوقع أن يساهم الدعم الإقليمي المقدم من الإسكوا في تحقيق ما يلي:

- (أ) تعزيز القدرات الوطنية على وضع وتطبيق سياسات وبرامج اقتصادية واجتماعية شاملة وعادلة، وعلى التعامل مع القضايا العابرة للحدود؛
- (ب) تعزيز تنسيق جهود هيئات الأمم المتحدة ومواردها بغية التوصل إلى استجابات مشتركة فيما يتعلق بمعالجة المشاكل المتعددة الجوانب التي تواجهها بلدان المنطقة؛
- (ج) تعزيز أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الفنية فيما يتعلق باستعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة؛
- (د) زيادة تبادل المعارف والتعاون فيما بين بلدان الجنوب في المنطقة والتعاون مع بلدان المناطق الأخرى، مما يعزز التعاون داخل الإقليم وبين الأقاليم؛
- (هـ) تعزيز القدرات الإنمائية والاستفادة من رأس المال المعرفي في المنطقة.

١٨-١٥ ومن المتوقع أن تسهم المشاورات التي جرت بين المجموعات المواضيعية للجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية في تعزيز التنسيق وزيادة التعاون في مجالات العمل الرئيسية المشتركة للأمانة العامة للأمم المتحدة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفضلا عن ذلك تسعى الإسكوا جاهدة، من خلال قيادتها لآلية التنسيق الإقليمي، إلى تيسير عمليات التشاور بين كيانات الأمم المتحدة المعنية، وصولا إلى تحديد المجالات ذات الأولوية التي يمكن فيها تقديم الدعم الجماعي للتدخلات الإنمائية، سواء على صعيد منطقة الإسكوا أو في السياق الأوسع للمنطقة العربية.

البرنامج الفرعي ١

الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية لأغراض التنمية المستدامة

هدف المنظمة: (أ) تحقيق الإدارة المستدامة والمتكاملة للموارد الطبيعية في منطقة الإسكوا، مع التأكيد على قطاعات المياه والطاقة والإنتاج، مع إدماج الاستجابة لتغير المناخ ضمن الاستراتيجيات والخطط القطاعية

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) '١' ازدياد عدد ما يرد من البلدان الأعضاء والجهات الإقليمية صاحبة المصلحة من ردود إيجابية على استقصاءات المتابعة، تعرب فيها عن ارتياحها إزاء اجتماعات الخبراء التي تعقدها الإسكوا والخدمات الاستشارية وخدمات بناء القدرات التي تقدمها من أجل تحقيق أهداف هذه الجهات في مجال التنمية المستدامة '٢' ازدياد عدد التدابير التي تضعها وتنفذها البلدان الأعضاء، بدعم من الإسكوا، من أجل الإدارة المتكاملة والمستدامة للموارد الطبيعية، تمثيلاً مع خطة جوهانسبرغ للتنفيذ	(أ) تعزيز القدرات التقنية والبشرية والمؤسسية للبلدان الأعضاء على وضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وخطط عمل وطنية ودون إقليمية وإقليمية للإدارة المستدامة لموارد الطاقة والمياه، وفقاً لخطة جوهانسبرغ للتنفيذ
(ب) '١' ازدياد عدد البلدان التي تنفذ الخطط والمبادرات المتعلقة باستدامة مصادر الطاقة، بما في ذلك المشاريع التي تتم صياغتها أو تنفيذها بدعم من الإسكوا والتي تُمول عن طريق آلية التنمية النظيفة وغيرها من آليات التمويل الدولية '٢' ازدياد عدد الشركاء المساهمين في إعداد التقييمات الإقليمية للإسكوا وتدابير التكيف مع تغير المناخ	(ب) تعزيز قدرة الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين من القطاع العام والخاص على إدماج الاستجابات لتغير المناخ في الاستراتيجيات والخطط القطاعية، وحفز الدعم المالي والتقني لإدراج قضايا تغير المناخ في الخطط والاستراتيجيات
(ج) '١' ازدياد عدد التدابير التي تتخذها المؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم، بمساعدة الإسكوا، من أجل اعتماد التكنولوجيات السليمة بيئياً وتطبيقها الممكنة من أجل التوصل إلى سبل معيشة مستدامة في المناطق الريفية '٢' ازدياد عدد ما تضعه البلدان الأعضاء من الخطط وما تطبقه من أفضل الممارسات استناداً إلى مبادرات الإسكوا ودعمها من أجل تيسير الحصول على الخدمات الأساسية في مجالات الطاقة والمياه والمرافق الصحية	(ج) تعزيز القدرات في البلدان الأعضاء على تطوير وتطبيق أفضل الممارسات والخطط الرامية إلى تحسين الزراعة المستدامة وسبل المعيشة في الأرياف وزيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية للمؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم، دعماً لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

الاستراتيجية

١٦-١٨ تقع مسؤولية تنفيذ هذا البرنامج الفرعي على عاتق شعبة التنمية المستدامة والإنتاجية. وسيركز البرنامج الفرعي على تعزيز المعارف وتيسير صياغة واعتماد وتنفيذ استراتيجيات وسياسات متكاملة للتنمية المستدامة على ضوء الولايات العالمية ذات الصلة المنبثقة عن خطة جوهانسبرغ للتنفيذ، والأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما الهدف ١ (القضاء على الفقر المدقع والجوع)، والهدف ٧ (كفاءة الاستدامة البيئية)، فضلا عن نتائج الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ المعقودة في بالي بإندونيسيا في الفترة من ٣ إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، ودورته الخامسة عشرة المعقودة في كوبنهاغن في الفترة من ٧ إلى ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

١٧-١٨ وسيواصل هذا البرنامج الفرعي:

(أ) الدعوة إلى اتباع أنماط مستدامة في مجال إنتاج واستهلاك موارد الطاقة والمياه، وتعزيزها، بما في ذلك تحسين فرص حصول قطاع أوسع من سكان المنطقة على مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية الأساسية؛

(ب) العمل كمحفّل لتشجيع الحوار حول السياسات باعتبار ذلك وسيلة لتعزيز التآزر بين بلدان المنطقة فيما يتعلق بقضايا التنمية المستدامة ذات الأولوية، بما في ذلك التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره؛

(ج) تيسير التعاون بين البلدان الأعضاء في مجال إدارة الموارد المائية المشتركة واستحداث شبكات الطاقة؛

(د) زيادة الوعي بالآثار المحتملة لتغير المناخ على الموارد المائية، وبالتدابير الاحترازية اللازمة ووسائل إدماج الاستجابات لتغير المناخ في الاستراتيجيات والخطط القطاعية؛

(هـ) دعم بناء القدرات على الصعيدين الوطني والإقليمي، ولا سيما في مجالات الإدارة المتكاملة لموارد المياه، وكفاءة الطاقة، وتطبيقات تكنولوجيا الطاقة المتجددة، واستخدام أنواع أنظف من الوقود الأحفوري؛

(و) تيسير التنسيق والاستعداد على الصعيد الإقليمي لتنفيذ الالتزامات الإقليمية والعالمية في مجال التنمية المستدامة، وخاصة في المجالات المواضيعية التي ستتناولها لجنة التنمية المستدامة.

١٨-١٨ ودعماً لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية سيقوم البرنامج الفرعي أيضاً بتشجيع اتباع النهج المستدامة فيما يتعلق بسبل المعيشة الريفية وزيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية للمؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم.

١٨-١٩ وسيحقق ذلك بواسطة الاضطلاع بأعمال بحثية وتحليلية جيدة؛ ونشر أفضل الممارسات؛ وبناء القدرات وتقديم خدمات المشورة بشأن قضايا التنمية المستدامة ذات الأولوية؛ وتعزيز التعاون داخل الأقاليم وفيما بينها بشأن قضايا التنمية المستدامة وتغير المناخ والمسائل ذات الصلة، عن طريق إقامة الشراكات مع اللجان الإقليمية الأخرى، والآليات الدولية لتمويل الإجراءات ذات الصلة بتغير المناخ، والمنظمات الإقليمية، وخاصة جامعة الدول العربية، ومجلس التعاون الخليجي، والمكتب الإقليمي لغرب آسيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية؛ وتعزيز الآليات الإقليمية في الإسكوا المعنية بالتنسيق في مجالي الطاقة والمياه بوصفها محافل إقليمية للنهوض بقضايا التنمية المستدامة مثل تلك المحددة في إطار آلية الأمم المتحدة للمياه وآلية الأمم المتحدة للطاقة وفريق الإدارة البيئية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

البرنامج الفرعي ٢ السياسات الاجتماعية المتكاملة

هدف المنظمة: تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على اعتماد سياسات اجتماعية وآليات مؤسسية تشجع قيام عملية عادلة وشاملة للتنمية الاجتماعية، مع أخذ الخصوصيات الإقليمية بعين الاعتبار

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) '١' ازدياد عدد المؤسسات الوطنية التي تقوم، بمساعدة الإسكوا، بتوليد المعارف والمعلومات عن مسألة الاستضعاف والفئات المستضعفة	(أ) تعزيز القدرة الوطنية على وضع سياسات اجتماعية تقوم على الحقوق وتعزيز الاندماج الاجتماعي، بما في ذلك اندماج الفئات المستضعفة
'٢' ازدياد عدد سياسات وبرامج الاندماج الاجتماعي القائمة على الأدلة التي تبدأها البلدان الأعضاء بمساعدة الإسكوا	(ب) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على معالجة مسألة اندماج مختلف الفئات الاجتماعية - الديموغرافية في عملية التنمية، ولا سيما الشباب والمسنين والعمال المهاجرين
(ب) '١' مجموع عدد البلدان المستجيبة لبرنامج العمل العالمي للشباب بمساعدة الإسكوا	

٢' ازدياد عدد التدابير والأحكام المتعلقة بالسياسات التي تعتمد عليها البلدان الأعضاء من أجل إدماج الأولويات المتعلقة بالشيخوخة وقدرة القوى العاملة على التنقل في خطط وبرامج التنمية

(ج) تعزيز الشراكة بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني في وضع وتنفيذ ورصد السياسات الإنمائية، بما فيها السياسات الاجتماعية، والبرامج والمشاريع ذات الصلة

١' ازدياد عدد ما تدعمه الإسكوا من عمليات وشبكات استشارية واتفاقات متعلقة بنهج التشارك في التنمية الاجتماعية والتنمية المحلية وبرامج بناء القدرات ذات الصلة

٢' ازدياد عدد الحالات التي تقوم فيها الحكومات، بمساعدة الإسكوا، باستشارة منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأخرى ضمن عملية وضع وتنفيذ ورصد السياسات

الاستراتيجية

١٨-٢٠ تقع مسؤولية تنفيذ هذا البرنامج الفرعي على عاتق شعبة التنمية الاجتماعية. وسيستند البرنامج الفرعي إلى الخبرة المكتسبة في فترات السنتين السابقتين، ويواصل الدعوة إلى المساواة والعدالة الاجتماعية والشمولية والمشاركة باعتبارها المبادئ المرشدة للتنمية الاجتماعية.

١٨-٢١ وستؤلى المجالات التالية اهتماما خاصا خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣: (أ) اتباع نهج متكامل للسياسات الاجتماعية؛ (ب) تحقيق الاندماج الاجتماعي على الصعيدين الوطني والمحلي؛ (ج) تنمية الشباب؛ (د) تحقيق التنمية التشاركية.

١٨-٢٢ وتستلزم التنمية الاجتماعية هئية بيئة مواتية تسمح للناس بأن يحققوا إمكاناتهم كاملة ويوسعوا خياراتهم الإنمائية ويعيشوا حياة منتجة وفقا لاحتياجاتهم واهتماماتهم. ومن الأمور الأساسية لتوسيع هذه الخيارات بناء القدرات البشرية - وهي مجموعة ما يمكن للناس أن يُنجزوه في حياتهم. وأبسط ما تتطلبه التنمية المستدامة من قدرات هي العمر الطويل والصحة الوافرة واكتساب المعرفة والاستفادة من الفرص والموارد التي لا بد منها لتحقيق مستوى معيشي لائق والقدرة على المشاركة في حياة المجتمع المحلي. وبدون هذه الشروط يختفي الكثير من الخيارات ببساطة ويظل الكثير من فرص الحياة بعيدا عن المتناول.

١٨-٢٣ والبلدان التي جنت فوائد أعظم من التنمية الاجتماعية، وحققت الرفاه الاجتماعي العادل للجميع، أنجزت تلك الأهداف في النهاية عن طريق المواءمة بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، مما يجعل غايات التنمية الاجتماعية جزءا لا يتجزأ من استراتيجيات التنمية الوطنية. ويستند إطار السياسات الاجتماعية إلى ثلاث دعائم هي: الرؤية الواضحة في مجال

السياسات؛ وتوافق الآراء؛ والتنفيذ المنسق. وتستلزم الرؤية في مجال السياسات الاقتناع بالحاجة للمساواة الاجتماعية والإرادة السياسية لتنفيذ سياسات اجتماعية متكاملة. ويتطلب التوافق في الآراء إتاحة حيز مؤسسي وآليات لتعزيز الحوار ووضع الضوابط والموازن الضرورية لكفالة مشاركة المواطنين في التنمية العادلة. ويقترن تقديم الخدمات الاجتماعية المنسقة باتباع نهج شامل فيما يتعلق بكيفية مشاركة الناس في الخدمات الاجتماعية وتلقيهم لها واستفادتهم منها. وبوسع منظمات المجتمع المدني الاضطلاع بدور حاسم في هذا الصدد من جهة رصد آثار السياسات العامة والاجتماعية على مختلف الفئات الاجتماعية، بما فيها الفئات المستضعفة.

٢٤-١٨ وسيسعى البرنامج الفرعي، بعد قيامه بتوثيق ونشر المعرفة بشأن نهج التنمية الاجتماعية وأدواتها وآلياتها المؤسسية، إلى بناء قدرات البلدان الأعضاء على تعميم مراعاة شواغل العدالة الاجتماعية في سياق وضع سياساتها العامة، بما في ذلك تحديد آليات لتمويل التنمية الاجتماعية. وستبذل جهود خاصة لمساعدة البلدان الأعضاء على صياغة وتنفيذ ورصد السياسات والاستراتيجيات الاجتماعية الهادفة إلى كفالة جعل عملية التنمية البشرية أكثر إنصافاً. وسيواصل البرنامج الفرعي أيضاً مساعدة البلدان الأعضاء على تنفيذ خطط العمل والتوصيات المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٥-١٨ وسعياً لتحقيق الإنجازات المتوقعة، سينفذ البرنامج الفرعي أنشطة لوضع المعايير والتعاون التقني. وستشمل أنشطة وضع المعايير البحوث والتحليلات بشأن القضايا الاجتماعية والديمقراطية، وإعداد التقارير الفنية، وتنظيم اجتماعات لأفرقة الخبراء. وستشمل أنشطة التعاون التقني تقديم الخدمات الاستشارية وعقد حلقات عمل لتنمية القدرات وتنفيذ المشاريع الميدانية. وسيتواصل تعزيز الشراكات مع اللجان الإقليمية الأخرى وكيانات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية وفئات المجتمع المدني. وسيقوم البرنامج الفرعي أيضاً، ضمن هذه العملية، بدور منصة إقليمية لتبادل الخبرات والممارسات الرشيدة والدروس المستفادة في مجال التنمية الاجتماعية، ولزيادة التفاعل بين غربي آسيا ومناطق العالم الأخرى.

البرنامج الفرعي ٣ التنمية والتكامل الاقتصادي

هدف المنظمة: تحقيق التنمية الاقتصادية، والتعجيل في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية عن طريق وضع سياسات ملائمة للاقتصاد الكلي، وتوفير التمويل الكافي للتنمية وتعزيز التكامل الإقليمي بما في ذلك النقل وتيسير التجارة

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) '١' ازدياد عدد السياسات والتدابير التي تعتمد عليها البلدان الأعضاء من أجل تنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية، مع مراعاة نتائج الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، بمساعدة من الإسكوا وذلك عن طريق التدريب وتقديم الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية '٢' ازدياد عدد السياسات والاتفاقات التي تعتمد عليها البلدان الأعضاء من أجل تعزيز التكامل الإقليمي، بمساعدة من الإسكوا وذلك عن طريق التدريب وتقديم الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية (ب) '١' ازدياد عدد الإجراءات التي تتخذها الدول الأعضاء لتسريع وتعزيز التكامل الإقليمي عن طريق تنفيذ اتفاقات الأمم المتحدة للنقل الدولي المبرمة في إطار الإسكوا والمتعلقة بالطرق والسكك الحديدية والنقل البحري '٢' ازدياد عدد تدابير السياسات التي تتخذها الدول الأعضاء، بناء على توصيات الإسكوا، لتيسير النقل والتجارة التكاملية بين الدول الأعضاء، بما في ذلك تنفيذ مبادرة النافذة الواحدة، وإنشاء وتفعيل اللجان الوطنية للنقل وتيسير التجارة '٣' ازدياد عدد التدابير التي تتخذها البلدان الأعضاء بناء على توصيات الإسكوا لتحسين سلامة المرور على الطرق (ج) '١' ازدياد عدد طلبات المساعدة التقنية، بما فيها الخدمات الاستشارية، في مجال السياسات التجارية والمفاوضات، التي تستطيع الإسكوا الاستجابة لها بشكل إيجابي	(أ) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على صياغة وتنفيذ السياسات والتدابير التي أوصى بها في توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية، مع مراعاة نتائج الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية (ب) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على مواصلة تنفيذ اتفاقات النقل الدولية المبرمة في إطار الإسكوا، من أجل تعزيز التكامل الإقليمي، فضلاً عن العناصر الأخرى لنظام النقل المتكامل في المشرق العربي، بما في ذلك الأطر المؤسسية، وتيسير النقل والتجارة وسلامة المرور على الطرق (ج) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على التفاوض بشأن الاتفاقات التجارية دون الإقليمية والإقليمية والمتعددة الأطراف وتنفيذها، بهدف زيادة حجم التجارة الدولية

٢' ارتفاع النسبة المئوية للردود على استقصاءات المتابعة التي تعترف فيها البلدان الأعضاء بأنها استفادت من النواتج التحليلية التي توفرها الإسكوا وخدمات بناء القدرات التي تقدمها في مجال السياسات والمفاوضات التجارية

(د) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء في المنطقة على وضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات اقتصادية كلية مناسبة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتوفير فرص العمل والتخفيف من حدة الفقر

١' (د) ارتفاع نسبة أصحاب المصلحة في المنطقة الذين يعترفون في ردودهم على استقصاءات المتابعة باستفادتهم من النواتج التحليلية التي توفرها الإسكوا في مجال سياسات الاقتصاد الكلي والاستراتيجيات الإنمائية، وذلك فيما يتعلق بوضع وتنفيذ السياسات الملائمة للاقتصاد الكلي والاستراتيجيات الإنمائية الهادفة إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتوفير فرص العمل والتخفيف من حدة الفقر

٢' ازدياد عدد سياسات الاقتصاد الكلي والاستراتيجيات الإنمائية التي تعتمد عليها البلدان الأعضاء بناء على العمل التحليلي الذي تقوم به الإسكوا في هذه المجالات

(هـ) تعزيز قدرة واضعي السياسات في البلدان الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين على وضع وتنفيذ سياسات وأدوات للتنويع الاقتصادي وتحقيق تسلسل فعال للأنشطة المضيفة للقيمة

١' (هـ) ازدياد عدد تدابير السياسات التي تتخذها الدول الأعضاء بناء على توصيات الإسكوا، لتنويع اقتصاداتها الوطنية وتحقيق تسلسل فعال للأنشطة المضيفة للقيمة

٢' ازدياد عدد طلبات المساعدة التقنية، بما فيها الخدمات الاستشارية، في مجال السياسات الاقتصادية والتخطيط الاستراتيجي، التي تستطيع الإسكوا الاستجابة لها بشكل إيجابي

الاستراتيجية

٢٦-١٨ تقع مسؤولية تنفيذ هذا البرنامج الفرعي على عاتق شعبة التنمية الاقتصادية والعملة. ويستمد هذا البرنامج الفرعي سنده التشريعي من الأهداف الإنمائية للألفية، وإعلان دمشق المنقح بشأن التصدي للأزمة المالية العالمية في منطقة الإسكوا، وتوافق آراء مونتريري، وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية، وبرنامج الدوحة الإنمائي، ونظام النقل المتكامل في المشرق العربي، والقرارات ذات الصلة للجمعية العامة والإسكوا.

٢٧-١٨ وسعياً لتعزيز قدرات البلدان الأعضاء على التعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، سيواصل البرنامج الفرعي دوره القيادي في تنسيق وإنتاج تقرير مشترك لجامعة الدول العربية والأمم المتحدة عن الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية. وسيركز التقرير على السياسات وسيقدم للبلدان الأعضاء توصيات عملية في مجال السياسات يُتوقع أن تساعد على التعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

١٨-٢٨ ولتحقيق الإنجاز المتوقع من البرنامج الفرعي في مجال تمويل التنمية، سيساعد البرنامج الفرعي البلدان الأعضاء على تحليل وتقييم التنمية الاقتصادية والعالمية، واقتراح الاستراتيجيات الإقليمية والاستجابات المنسقة الإقليمية، وسيتم التأكيد على وضع شراكات استراتيجية مع المؤسسات المالية والصناديق الإنمائية من أجل التعجيل بتنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة. وسيجري البرنامج الفرعي أيضا دراسات معيارية وتحليلية لمساعدة واضعي السياسات في البلدان الأعضاء على التعامل مع القضايا ذات الصلة بتنمية الأسواق المالية والاستثمار الأجنبي المباشر وتحويلات العمال وإدارة الديون والمساعدة الإنمائية الرسمية والتكامل الإقليمي والعولمة.

١٨-٢٩ سيركز البرنامج الفرعي على تعزيز التكامل الإقليمي عن طريق بناء قدرات البلدان الأعضاء على التعجيل بتنفيذ اتفاقات الأمم المتحدة للنقل الدولي المبرمة في إطار الإسكوا خلال السنوات الخمس والثلاثين الماضية والمتعلقة بالطرق والسكك الحديدية والنقل البحري. وسيستمر العمل على تنفيذ نظام النقل المتكامل في المشرق العربي، بما في ذلك النقل وتيسير التجارة، من أجل تعزيز التكامل الإقليمي والتعاون بين بلدان الجنوب. وسيولى اهتمام خاص لتنفيذ مبادرة النافذة الواحدة، ومواصلة إنشاء وتفعيل اللجان الوطنية للنقل وتيسير التجارة وما يتصل بذلك من قضايا التنسيق الإقليمي. وسيؤدي البرنامج الفرعي أيضا دور منصة إقليمية لزيادة الوعي بمسائل السلامة على الطرق.

١٨-٣٠ وسيواصل البرنامج الفرعي العمل على تعزيز عملية وضع سياسات التجارة الدولية، لخدمة بناء القدرات الإنتاجية والاستفادة من الأسواق المحلية والإقليمية وتعزيز التجارة داخل الإقليم وبين الأقاليم، تمشيا مع الاتفاقات الاقتصادية الإقليمية، مثل اتفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وسيواصل تعزيز قدرات البلدان الأعضاء على تنفيذ الاتفاقات التجارية دون الإقليمية والإقليمية والمتعددة الأطراف الهادفة إلى زيادة قدرتها على ممارسة التجارة داخل الإقليم واندماجها في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

١٨-٣١ وفي مجال التحليل الاقتصادي يعتمد البرنامج الفرعي استراتيجية على مسارين. يتكون المسار الأول من:

(أ) التقييم المستمر لأداء الاقتصاد الكلي في المنطقة من أجل تحديد وتحليل قضايا سياسات الاقتصاد الكلي الشاملة اجتماعيا في الوقت المناسب؛

(ب) إجراء البحوث الاقتصادية باستخدام تقنيات النمذجة والتنبؤ والنهج المعيارية ذات الصلة بالسياق الإقليمي، بما فيها النهج الإنمائية القائمة على حقوق الإنسان؛

(ج) التركيز في التحاليل على الأولويات الإقليمية مثل التخفيف من حدة الفقر، وسياسات الاقتصاد الكلي الشاملة اجتماعيا، بما يتفق مع الأهداف الإنمائية طويلة الأجل، وإتاحة فرص العمل، لا سيما في أوساط الشباب.

٣٢-١٨ أما المسار الثاني فسيتم تنفيذه بالتوازي مع الأول، عن طريق الاستفادة من النواتج التحليلية والمعارية للمسار الأول، من أجل تعزيز الوعي التقني والقدرات التقنية والتواصل الشبكي لمعالجة مسائل وسياسات الاقتصاد الكلي الشاملة اجتماعيا في المنطقة.

٣٣-١٨ وستستخدم النواتج التحليلية للبرنامج الفرعي من أجل تعزيز الوعي التقني والقدرات التقنية والتواصل الشبكي بشأن سياسات واستراتيجيات إنجاز أهداف البرنامج الفرعي. وسيتم تنفيذ ذلك عن طريق تنظيم اجتماعات فعالة لأفرقة مشتركة بين الحكومات، واجتماعات للخبراء، وحلقات دراسية وحلقات عمل، وتقديم خدمات استشارية تقنية وإعداد دراسات وتقارير. وسيتم السعي لزيادة التفاعل مع أصحاب المصالح على الصعيدين العالمي والإقليمي، ومع الهيئات الحكومية وغير الحكومية، من أجل تعزيز التعاون الإقليمي في المجالات المذكورة أعلاه.

البرنامج الفرعي ٤ تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التكامل الإقليمي

هدف المنظمة: تضيق الفجوة الرقمية وبناء مجتمع معلوماتي شامل موجه نحو التنمية يركز على الإنسان في منطقة الإسكوا، وفقا لنتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، وللأهداف والمقاصد الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) '١' ازدياد عدد البلدان الأعضاء التي تقوم بصياغة و/أو إعادة صياغة سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستراتيجيات تنفيذها، مع التأكيد على تنمية اقتصادات قائمة على المعرفة، بمساعدة مباشرة أو غير مباشرة من الإسكوا	(أ) تحقيق تقدم ملموس نحو إقامة اقتصادات قائمة على المعرفة في البلدان الأعضاء في الإسكوا، تستند إلى صياغة وتنفيذ سياسات واستراتيجيات مناسبة
'٢' ازدياد عدد البلدان الأعضاء التي تقوم بجمع بيانات يمكن الاعتماد عليها وتراعي الفروق بين الجنسين، ويانتاج مؤشرات لقياس أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التنمية الاجتماعية - الاقتصادية، بمساعدة من الإسكوا	

٣' ازدياد عدد المبادرات الإقليمية الهادفة إلى تهيئة ظروف مواتية لمجتمع المعرفة، التي تنفذ عن طريق إقامة الشراكات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بمساعدة من الإسكوا

(ب) تعزيز القدرة على التنافس في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة على صعيدي الإنتاج وتقديم الخدمات، مع التركيز بصورة خاصة على الشراكات والبحوث والتطوير والابتكار

(ب) ١' ازدياد عدد خطط العمل الوطنية والإقليمية التي تنفذها البلدان الأعضاء في الإسكوا من أجل تطوير قطاع منتج وقادر على التنافس لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات الإلكترونية، بمساعدة من الإسكوا

٢' ازدياد عدد المبادرات والشراكات الوطنية والإقليمية التي تهدف إلى تحسين البحث والتطوير والابتكار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بمساعدة من الإسكوا

الاستراتيجية

١٨-٣٤ تقع مسؤولية تنفيذ هذا البرنامج الفرعي على عاتق شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتجري حاليا تغيرات عالمية على الصُّعد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، إذ تؤدي المعلومات والمعارف دورا رئيسيا في التحرك نحو مجتمع المعلومات. وقد أدى التطور المتسارع في المعرفة خلال العقود القليلة الماضية إلى تغيير في مبادئ النمو الاقتصادي، والتحرك نحو اقتصاد قائم على المعرفة يمس جميع قطاعات الاقتصاد. وتوجد فروق هامة بين قدرات البلدان على التكيف للتغيرات في التكنولوجيا والمعرفة. وبالتالي فإن التحرك نحو مجتمع المعلومات يشكل تحديا حقيقيا للبلدان النامية، خاصة على ضوء الهوة الرقمية الآخذة في الاتساع بينها وبين البلدان المتقدمة النمو، مما يعرض البلدان النامية بصورة متزايدة لانخفاض الإنتاجية والقدرات الاقتصادية. وذلك ما يؤدي بدوره إلى البطالة والفقر والفساد والتهميش. ومن الضروري بذل جهود أكبر لرفع مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة ومستويات التعليم والاستفادة من الموارد والمواهب البشرية، لا سيما لدى النساء ومجتمع الشباب المتنامي. ومع الرصد المتواصل للأنشطة المتعلقة بخطة عمل جنيف ومجدول أعمال تونس لمجتمع المعلومات المنبثقين عن مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، والجهود المبذولة لتنفيذ خطة العمل الإقليمية للإسكوا لبناء مجتمع المعلومات، بالتنسيق مع الاستراتيجية العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي وضعتها جامعة الدول العربية، سيجتهد البرنامج الفرعي من أجل تكييف نتائج مؤتمر القمة لكي تخدم المنطقة بشكل أفضل، وصقل خطط العمل لبناء مجتمع معلومات شامل يركز على السكان ويستند إلى قطاعات وطنية منتجة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

١٨-٣٥ وضمن الجهود الرامية إلى الاستجابة لاحتياجات البلدان الأعضاء، سيجري البرنامج الفرعي دراسات تحليلية ويعقد اجتماعات ويقدم خدمات استشارية لدعم ذلك المسعى، وسيقوم بدور الحافز للبلدان الأعضاء من أجل إحداث تغييرات في رسم السياسات، ويشجع على اعتماد مجموعة أشمل من المقاييس والمؤشرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي من شأنها أن تساعد على اتخاذ القرارات الاستراتيجية لتحديد مجالات العمل ذات الأولوية للسياسات، وقياس أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التنمية الاجتماعية - الاقتصادية. وسيقوم بتقييم خطط العمل وتنقيحها استناداً إلى المعلومات المستقاة من البلدان الأعضاء في الإسكوا، ورصد التقدم المحرز وتقييم الآثار ووضع معايير مرجعية للتنمية الوطنية بالمقارنة مع البلدان الأخرى بناء على المؤشرات الدولية، وذلك بغرض تحسين إنتاجية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة وقدرته على التنافس، ضمن مساعي بناء اقتصاد قائم على المعرفة.

١٨-٣٦ وستنفذ مشاريع ميدانية نموذجية في بلدان مختارة من أعضاء الإسكوا، بغية تعزيز القدرة الوطنية، مع التركيز بوجه خاص على تنمية الموارد البشرية، والاستفادة من الفرص الرقمية ذات الصلة بالتنمية الاجتماعية - الاقتصادية في المنطقة. وستشتمل المشاريع الميدانية على بُعد اجتماعي، من خلال المشاركة النشطة للمجتمعات المحلية، مع التركيز على عمالة الشباب وتمكين المرأة، وذلك من أجل بناء مجتمع معلومات يركز على الإنسان.

١٨-٣٧ وسيستمر البرنامج الفرعي في التركيز بصورة خاصة على تهيئة بيئة مواتية، وتطوير تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المخصصة لمجالات معينة، منها الخدمات على الإنترنت والمحتوى الرقمي باللغة العربية، بغرض الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بصفتها عاملاً من عوامل التغيير القادرة على تحويل السلطة للمواطنين وتحسين نوعية حياتهم.

١٨-٣٨ وسيقوم البرنامج الفرعي، مستعيناً بإنجازات فترة السنتين السابقة في مجال تفعيل الشراكات من أجل تنفيذ مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بتعزيز التعاون والشراكات الإقليمية لتنفيذ أنشطة تسهم في الجهود الرامية إلى تسخير البحوث والتطوير في مجال العلم والتكنولوجيا، وعلى الأخص تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية الاجتماعية - الاقتصادية. وتحقيقاً لهذه الغاية، سيقوم بتشجيع إنشاء آليات ترمي لتبادل المعلومات وتقاسم المعارف فيما بين الجهات الفاعلة الإقليمية وبينها وبين نظيراتها خارج المنطقة. وسيسعى البرنامج الفرعي أيضاً إلى التعاون والتنسيق بصورة وثيقة مع البرامج الفرعية الأخرى للإسكوا، ومع المنظمات الدولية والإقليمية بما فيها اللجان الإقليمية، لتعزيز

الاقتصادات القائمة على المعرفة، والتنمية المستدامة، وقياس أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحويل السلطة للمرأة والشباب في مجتمع المعلومات، من أجل تحقيق نتائج أكثر فعالية.

البرنامج الفرعي ٥

استخدام الإحصاءات في وضع سياسات تستند إلى الأدلة

هدف المنظمة: تحسين إصدار ومواءمة ونشر مؤشرات ديموغرافية واجتماعية واقتصادية وبيئية جيدة، بما فيها المؤشرات المتعلقة بالتنمية المجتمعية والتقدم المحرز نحو إنجاز الأهداف الإنمائية، والبيانات المصنفة جنسانيا، والمؤشرات المراعية للفروق بين الجنسين، بغية تيسير وضع السياسات المستندة إلى الأدلة من جانب متخذي القرارات والمجتمع المدني على الصعيدين الوطني والدولي

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) '١' ازدياد عدد البلدان الأعضاء في الإسكوا التي تُعرب عن التزامها بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية	(أ) إحراز التقدم في تحسين الإطار المؤسسي الوطني للإحصاءات الرسمية، وخاصة في البلدان المنكوبة بالتزاعلات وتلك الأقل تقدما من الناحية الإحصائية
'٢' ازدياد عدد التدابير التي تتخذها البلدان الأعضاء في الإسكوا لتحسين إطار عملها المؤسسي الوطني للإحصاءات الرسمية، بمساعدة من الإسكوا	(ب) تعزيز قدرة المكاتب الإحصائية الوطنية على إصدار ونشر إحصاءات ومؤشرات اقتصادية واجتماعية وبيئية مناسبة للمقام وآنية وموثوقة وقابلة للمقارنة، بما فيها البيانات المصنفة جنسانيا، امتثالا للمعايير والتوصيات الدولية العامة، وخاصة في البلدان المنكوبة بالتزاعلات وتلك الأقل تقدما من الناحية الإحصائية
(ب) ازدياد عدد البلدان الأعضاء في الإسكوا التي تعتمد معايير إحصائية دولية جديدة أو منقحة (نظام الحسابات القومية، والتصنيفات الاجتماعية - الاقتصادية التأسيسية) مع التركيز بوجه خاص على البلدان المنكوبة بالتزاعلات وتلك الأقل تقدما من الناحية الإحصائية، بمساعدة من الإسكوا	(ج) تعزيز قدرة الحكومات على إنتاج بيانات عالية الجودة عن المؤشرات الاجتماعية - الديموغرافية والاقتصادية والبيئية الرئيسية، بما فيها مؤشرات التنمية (التنمية المجتمعية والتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية)، والبيانات المصنفة جنسانيا والمؤشرات المراعية للفوارق بين الجنسين، فضلا عن تعزيز قدرات صانعي القرارات والمجتمع المدني على استخدام هذه البيانات
(ج) '١' ازدياد عدد البلدان الأعضاء التي توفر ما لا يقل عن ٦٠ في المائة من المؤشرات الأساسية لقاعدة البيانات الإحصائية في الإسكوا	
'٢' ازدياد عدد مرات استجواب قواعد البيانات الإحصائية التابعة للإسكوا على الإنترنت	

الاستراتيجية

٣٩-١٨ تقع مسؤولية تنفيذ هذا البرنامج الفرعي على عاتق الشعبة الإحصائية. وتدعو الحاجة دوما إلى التوفيق بين عملية إنتاج ونشر الإحصاءات في المنطقة وما يستجد من احتياجات المجتمع وواضعي السياسات، وزيادة ملائمة الإحصاءات لغرضها وقابليتها

للمقارنة على الصعيد الإقليمي، عندما يتعلق الأمر بالمسائل الاجتماعية والاقتصادية والشاملة. وسيؤدي التصدي لتلك التحديات إلى تعزيز دور الإحصاءات في صنع السياسات القائمة على الأدلة، ورصد وتقييم أثر السياسات الإنمائية.

١٨-٤٠ وسيبذل البرنامج الفرعي الجهود في فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ لتحقيق ما يلي: (أ) القيام بدور مركز للتفوق ومنتدى لتبادل الآراء في المجال الإحصائي لصالح البلدان الأعضاء في الإسكوا؛ (ب) التركيز على التدريب على الصُّعد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي؛ (ج) العمل بتعاون وتنسيق وثيقين و/أو مباشرين مع المهنيين في المكاتب الإحصائية الوطنية للبلدان الأعضاء في مجالات ضمان نوعية البيانات وتطبيق التصنيفات والتوصيات الدولية؛ (د) الاستجابة لطلبات المساعدة التقنية الواردة من البلدان الأعضاء؛ (هـ) المساعدة على تبادل الخبرات بين البلدان الأعضاء؛ (و) بناء الثقة المتبادلة مع نظراء البرنامج الفرعي في البلدان الأعضاء في الإسكوا.

١٨-٤١ وستولى مؤشرات التنمية عناية خاصة، من أجل رصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فضلا عن المؤشرات الأخرى المتعلقة بنوعية الحياة والرفاهية والتقدم المجتمعي، مع الاسترشاد بإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، ونتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ فيما يتصل برصد الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وسيعزز البرنامج الفرعي تعاونه مع غيره من البرامج الفرعية للإسكوا بهدف تحسين نوعية النواتج والمنتجات التحليلية للأمانة. وسيتعاون البرنامج الفرعي أيضا مع المناطق الأخرى حيثما انطوى ذلك التعاون على فوائد للبلدان الأعضاء في الإسكوا. وسيسعى البرنامج الفرعي أيضا إلى توسيع النطاق الجغرافي للتعاون الإحصائي مع البلدان العربية بشكل عام، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وجامعة الدول العربية وهيئاتها الفرعية، ومع الشركاء الآخرين.

١٨-٤٢ وسينادي البرنامج الفرعي بأهمية التقيد التام بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية، وبخاصة المبادئ التي تعالج المسائل التالية: (أ) أهمية نزاهة الإحصاءات الرسمية وإتاحتها للجمهور؛ (ب) استخدام النهج والأساليب المناسبة في جمع البيانات الإحصائية ومعالجتها وتخزينها وعرضها؛ (ج) عرض المعلومات المتعلقة بالمصادر والطرائق بما يتماشى والمعايير المتفق عليها دوليا.

١٨-٤٣ وسيواصل البرنامج الفرعي تحسين معارف ومهارات المكاتب الإحصائية الوطنية، لزيادة توافر الإحصاءات الاجتماعية - الاقتصادية الأساسية وتواتر إجراءاتها وتحسين دقة مواعيدها، ولاعتماد تصنيفات ومعايير اقتصادية واجتماعية دولية جديدة ومنقحة. وستركز أنشطة بناء القدرات التي ينفذها البرنامج الفرعي على المجالات التالية: (أ) الإحصاءات

الاقتصادية (الإحصاءات القصيرة الأجل، ونظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، والأرقام القياسية لأسعار الإنتاج والاستهلاك، وإحصاءات التجارة الخارجية في السلع والخدمات، وإحصاءات الطاقة والإحصاءات الصناعية)؛ (ب) الإحصاءات الاجتماعية والديموغرافية (الإحصاءات السكانية والحيوية بما فيها إحصاءات الهجرة والدراسات الاستقصائية لميزانيات الأسر، والفقر، والعمالة/العمل والصحة والثقافة والتعليم)؛ المجالات الإحصائية الشاملة (الإحصاءات الجنسانية وإحصاءات البيئة والتنمية المستدامة، والقضايا المتصلة بالتنمية المجتمعية). وتسترشد الاستراتيجية بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦/٢٠٠٦، وقرارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ٢٤٧ (د-٢٢) و ٢٧٦ (د-٢٤) و ٢٨٧ (د-٢٥)، بشأن تعزيز القدرات الإحصائية في منطقة الإسكوا، والقرار ٢٨٦ (د-٢٥) بشأن الإحصاءات الجنسانية.

١٨-٤٤ وسيهدف البرنامج الفرعي أيضا إلى زيادة مواءمة الإحصاءات الرسمية في المجالات ذات الأولوية من حيث المحتوى. وتحقيقا لهذه الغاية سيسعى البرنامج الفرعي إلى وضع مبادئ توجيهية موجزة للتنفيذ وملاحق للمعايير العالمية تتضمن التعاريف والمفاهيم والأساليب الموحدة المتفق عليها إقليميا. وسيعمل البرنامج الفرعي أيضا على تحسين تنسيق الإحصاءات الرسمية في المنطقة عن طريق تشجيع تبادل البيانات ووضع الاستبيانات المشتركة فيما بين المنظمات الإحصائية الدولية والإقليمية. ويؤيد ذلك قرار اللجنة ٢٨٣ (د-٢٥) المتعلق بالامتثال للمعايير الدولية لتعزيز النظم الإحصائية الوطنية.

١٨-٤٥ والهدف النهائي للبرنامج الفرعي هو تحسين نوعية الإحصاءات المتاحة لصانعي السياسات والباحثين والجمهور بوجه عام، مع تخفيف ما تتحمله الجهات، ولا سيما المكاتب الإحصائية الوطنية المحيية في منطقة الإسكوا، من أعباء الإحصاءات. وتحقيقا لهذه الغاية سيعمل البرنامج الفرعي على تشجيع تطوير قواعد البيانات الإحصائية وتنسيقها، وفقا للتوصيات الدولية بشأن نشر البيانات والبيانات الوصفية الإحصائية وتبادلها، مع إتاحتها للجمهور مجانا وعلى نطاق واسع. وسيواصل البرنامج الفرعي إنتاج المنشورات الإحصائية المطبوعة حسب الاقتضاء، مع التركيز على النشر الإلكتروني. وسيتم تقييم جدوى مختلف المنتجات الإحصائية بصورة دورية.

١٨-٤٦ ولزيادة الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة وتعزيز التنسيق بين الوكالات الدولية، سيعمل البرنامج الفرعي بتعاون وثيق مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة وغيرها من الكيانات المعنية في الأمم المتحدة، ومع مصارف وصناديق

التنمية، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وسائر الشركاء المعنيين بالإحصاءات والشبكات الإحصائية الأخرى.

البرنامج الفرعي ٦

النهوض بالمرأة

هدف المنظمة: الحد من التفاوت بين الجنسين، وتشجيع تبادل الدروس المستفادة فيما بين الدول الأعضاء، والمساهمة في زيادة احترام حقوق المرأة بما يتماشى مع الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) '١' ازدياد عدد المبادرات (الاستراتيجيات والسياسيات والبرامج) التي تضعها الأجهزة الوطنية للمرأة، بمساعدة من الإسكوا، من أجل النهوض بالمرأة، والتي يتم اعتمادها وتنفيذها في البلدان المعنية '٢' ازدياد عدد الأجهزة الوطنية للمرأة التي تسهم بصورة أفضل في التقارير الدورية المقدمة إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (ب) '١' ازدياد عدد المبادرات التي تضطلع بها الحكومات، بدعم من الإسكوا، لتعزيز المنظور الجنساني في وزارات تجريبية مختارة، وكذلك في ورقات السياسات العامة لتلك الوزارات، وهيكلها وبرامجها ومعلوماتها المنشورة '٢' ازدياد عدد مجموعات البيانات المصنفة جنسانياً، بما في ذلك التحليلات الجنسانية المنشورة، التي تضعها البلدان الأعضاء بدعم من الإسكوا	(أ) تعزيز معارف وقدرات الأجهزة الوطنية للمرأة من أجل تنفيذ القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ورصد تنفيذها لكي تكون تلك الأجهزة عوامل فعالة في تشجيع المرأة على الاضطلاع بدور إيجابي في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية لمجتمعها (ب) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على تعميم المنظور الجنساني في السياسات والخطط والإحصاءات والبرامج الوطنية

الاستراتيجية

١٨-٤٧ تقع مسؤولية تنفيذ هذا البرنامج الفرعي على عاتق مركز شؤون المرأة في الإسكوا. وسيكون البرنامج مبنياً على الخبرات المكتسبة في فترات السنتين السابقة وسيستمر في الدعوة للنهوض بالمرأة.

١٨-٤٨ وكما أوضحت التقارير التي قدمتها البلدان الأعضاء في إطار استعراض منتصف المدة لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين (بيجين + ١٥)، فقد لوحظ العديد من التحسينات

خلال الخمس سنوات الأخيرة فيما يتعلق بوضع المرأة في مجالات التنمية الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية. وينطبق ذلك بصورة خاصة على مجالات التعليم، والحصول على الخدمات الصحية، والإصلاح القانوني. إلا أن تمثيل المرأة في المجال الاقتصادي وفي مناصب صنع القرار لا يزال واحداً من أدنى المعدلات في العالم. وتتفاقم المشكلة نظراً لمحدودية ما يتوافر من البيانات والمعلومات الموثوقة والمصنفة جنسانياً. وفي الوقت نفسه ظهرت أيضاً بين البلدان الأعضاء الحاجة إلى وضع مؤشرات جنسانية خاصة بكل منطقة لضمان توافر أداة قياس شاملة وفعالة لمدى تطور المنطقة في مجال العدالة الجنسانية.

١٨-٤٩ وقد صدقت معظم البلدان الأعضاء في منطقة الإسكوا على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وظلت تُقدم تقارير دورية عن التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقية في مجالات التشريع والتمتع الفعلي بالحقوق. علاوة على ذلك، فإن بعض البلدان تعمل حالياً على رفع بعض التحفظات التي أبدتها على الاتفاقية. ولكن هناك حاجة لنشر الاتفاقية على نطاق واسع بين الدول المصدقة عليها بالفعل، والترويج لها بين البلدان الأعضاء الأخرى التي لا تزال تنظر في التصديق عليها. وكما تُبين التقارير المقدمة إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، والتعليقات الختامية والتوصيات التي قدمتها اللجنة، فلا تزال هناك حاجة لبذل الجهود لضمان أن البلدان الأعضاء تفي بالتزاماتها وتعهداتها الدولية، وتقوم بإنتاج تقارير دورية ذات نوعية جيدة.

١٨-٥٠ وبالمثل فإن معظم البلدان شرعت خلال السنوات الماضية في أنشطة تعميم مراعاة المنظور الجنساني على الصعيد الوطني وفي الوزارات التنفيذية. وفي واقع الأمر، وضع العديد من البلدان الأعضاء مبادرات لاستراتيجيات وطنية لمراعاة المنظور الجنساني. وبالرغم من ذلك يظل العمل في هذا الصدد مقصوراً على مجالات مألوفة، ولم يتم تعميمه على جميع المجالات والسياقات، لذا فإن تأثيره على الهياكل القائمة ضعيف.

١٨-٥١ وعلى الرغم من إنشاء هيئة وطنية للمرأة تتمتع بولاية قوية في معظم البلدان الأعضاء فإن قلة الموارد المالية والموظفين المدربين تدريباً مناسباً أعاقَت المشاركة النشطة للأجهزة الوطنية للمرأة سواء على صعيد السياسات العامة أو على الصعيد البرنامجي. وفضلاً عن ذلك، فإن قلة تبادل الخبرات بين الأجهزة الوطنية للمرأة، القائمة حالياً، أدت إلى تكرار الجهود السابقة دون تحليل للدروس المستفادة منها.

١٨-٥٢ وأخيراً، فإن القدرة على إسناد دور نشط إلى المجتمع المدني في الحوار حول السياسات العامة كان واحداً من العوامل المعرّقة الرئيسية التي تؤثر على المشاركة الإيجابية لجميع أصحاب المصلحة في تعزيز الخطط الرامية إلى تحقيق المساواة في المركز والإنصاف.

١٨-٥٣ وسيتم تحقيق الإنجازات المتوقعة عن طريق تقديم الخدمات وتوفير المساعدة للبلدان الأعضاء من خلال: (أ) تقييم الاحتياجات؛ (ب) توثيق ونشر المعرفة؛ (ج) توفير أدوات الدعوة ومنهجيات البحث؛ (د) تبادل المعارف والخبرات؛ (هـ) ضمان أن تتم معالجة قضايا التنمية الاجتماعية - الاقتصادية المتعلقة بالنهوض بالمرأة وتمكينها معالجةً وافيةً في المناقشة الحكومية الدولية؛ (و) مساعدة البلدان الأعضاء على وضع وتنفيذ السياسات العامة الوطنية والاتفاقيات الدولية؛ (ز) توفير التدريب وأنشطة بناء القدرات على معالجة المسائل الجنسانية.

البرنامج الفرعي ٧

تخفيف حدة النزاعات والتنمية

هدف المنظمة: التخفيف من تأثير النزاعات وآثارها الجانبية على التنمية في منطقة الإسكوا.

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على تحديد وصياغة واعتماد (أ) '١' ازدياد عدد السياسات والاستراتيجيات والآليات وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وآليات الانتعاش وبناء السلام التي ترمي إلى إقامة هياكل لدرء النزاعات، والتخفيف من تأثيرها على التنمية، ومعالجة آثارها الجانبية على الصعيد الإقليمي، وتداعيات القضايا العالمية الناشئة.	التي تحددها و/أو تعتمدها البلدان الأعضاء والمجتمع المدني، بمساعدة الإسكوا، بهدف إقامة هياكل لدرء النزاعات والتخفيف من تأثيرها على التنمية
(ب) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على محاكاة نماذج الحوكمة الرشيدة وأفضل الممارسات التي تعزز من قدرة المؤسسات العامة على الحيلولة دون نشوب النزاعات وتحقيق المصالحة والسلام وبلوغ الأهداف الإنمائية	'٢' ارتفاع النسبة المئوية لموظفي الخدمة المدنية وممثلي المجتمع المدني الذين يقرون في ردودهم على استقصاءات المتابعة بأنهم قد استفادوا من الأنشطة و/أو النواتج التحليلية للإسكوا المكرسة لصوغ سياسات واستراتيجيات وآليات وطنية وإقليمية لبناء السلام والتخفيف من حدة النزاع ترمي لتعزيز التنمية
	(ب) ازدياد عدد الأدوات الحديثة وأفضل الممارسات التي يعتمد عليها أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني، في شراكة مع الإسكوا، لتعزيز وتحديث المؤسسات في البلدان المتضررة من النزاعات، مع التطلع إلى تحسين الخدمات والتخفيف من الآثار المباشرة الجانبية للنزاعات

الاستراتيجية

١٨-٥٤ تقع مسؤولية تنفيذ هذا البرنامج الفرعي على عاتق القسم المعني بالمسائل الناشئة والمسائل المتصلة بالتزاعات. وهذه الاستراتيجية هي استجابة لنضال منطقة الإسكوا الدؤوب في وجه تداعيات عدم الاستقرار المستمر وما ينتج عنه من عجز في التنمية. وهي تنطلق من فرضية أن منع نشوب النزاعات، وبناء السلام والتنمية هي أمور لا انفصال بينها ويعزز بعضها بعضاً، ويجب أن تكون تحت قيادة قطاع عام قوي تُطبَّق فيه ممارسات الحوكمة الرشيدة. وستؤدي تدابير التخفيف من حدة النزاعات التي تستهدف البلدان التي تمر بأزمات حتماً، وبدرجة كبيرة، إلى التقليل من النزاع وتداعياتها عبر المنطقة.

١٨-٥٥ والاستراتيجية بصفتها تلك مُستَمَدّة من المصادر التالية: (أ) الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ التي تؤكد على الترابط بين الأمن والتنمية وحقوق الإنسان؛ (ب) تقرير الأمين العام عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع (A/63/881-S/2009/304)، الذي يؤكد على تنمية القدرات والملكية الوطنية بوصفهما عنصرين أساسيين في بناء السلام ومنع الصراعات، ويدعو إلى تقديم الدعم للمنظمات الإقليمية من أجل تعزيز القدرات على إدارة الأزمات؛ (ج) الإسراع بتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، والأهداف الإنمائية للألفية؛ (د) إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الذي ينص على أن التنمية والقضاء على الفقر يعتمدان على الحوكمة الرشيدة في كل بلد؛ (هـ) قرارات الدورات الوزارية التي دعت فيها البلدان الأعضاء في الإسكوا الأمانة العامة إلى التخفيف من آثار النزاعات والاحتلال وعدم الاستقرار على التنمية، وتعزيز دور الإسكوا في معالجة آثار النزاع وعدم الاستقرار على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتعزيز التعاون الإقليمي في ظل ظروف غير مستقرة.

١٨-٥٦ وسترکز الدعامّة الأولى من هذا البرنامج الفرعي على بناء القدرات من أجل تنمية البلدان الأعضاء في الإسكوا، ولا سيما البلدان المتضررة من النزاعات، من أجل تنفيذ سياسات واستراتيجيات وآليات بناء السلام التي ترمي إلى إقامة هياكل لدرء النزاعات ومعالجة مصادرها المحتملة، والتخفيف من حدة تأثيرها على التنمية والتصدي لآثارها الإقليمية الجانبية، فضلاً عن تداعيات القضايا العالمية المستجدة. والدعامّة الثانية للاستراتيجية هي تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على محاكاة نماذج الحكم الرشيد وأفضل الممارسات التي تعزز قدرة المؤسسات العامة على تحسين الخدمات، وعلى الحيلولة دون نشوب النزاعات وتحقيق المصالحة والسلام وبلوغ الأهداف الإنمائية.

١٨-٥٧ وسيحقق البرنامج الفرعي هذه الأهداف بتركيز أنشطته على ثلاثة مجالات، هي:

- (أ) تشجيع سياسات واستراتيجيات التنشيط/الإنعاش، والحوار الشامل، وإعادة الإدماج، والمصالحة، كجزء من سياسات وآليات بناء السلام والتخفيف من حدة النزاعات؛
- (ب) بناء قدرات مؤسسات الدولة في مجال إدارة النزاعات وتعزيز قدرات البلدان المتضررة من النزاعات على توفير الخدمات الأساسية عن طريق استعادة وتعزيز الوظائف الأساسية للحكومة بواسطة تحديث القطاع العام؛
- (ج) معالجة تداعيات الآثار غير الجانبية للنزاعات وتأثير التحديات العالمية الناشئة على أضعف البلدان الأعضاء في الإسكوا، ولا سيما أقل البلدان نمواً.

١٨-٥٨ ولتحقيق ما ورد أعلاه سيقوم البرنامج الفرعي بدراسة الاستراتيجيات والسياسات المناسبة للانعاش وبناء السلام من أجل تحقيق التنمية المستدامة، فضلاً عن التنمية البشرية والمؤسسية، وبخاصة في البلدان التي تمر بحالة نزاع والخارجة من النزاع. وستُبنى هذه التدخلات على البعثات الاستشارية، وتحليلات الأوضاع الميدانية، والبحوث المكتبية، والدراسات المتعمقة للأسباب الجذرية للنزاعات، وأثرها على التنمية، فضلاً عن آثارها الجانبية. وسيقوم البرنامج، طيلة عمله المعياري، بالتماس المساهمات الفنية، بما في ذلك ما يتعلق بالتحديات التي تواجه البلدان الأعضاء وأولوياتها الاستراتيجية المتعلقة بالتنمية، ومساهمات ممثلي المجتمع المدني الذي هو من العوامل الحفازة لبناء السلام. سيسعى البرنامج الفرعي أيضاً من خلال عمله المعياري لوضع السياسات والاستراتيجيات والآليات التي تحقق قدراً أكبر من التفاعل الإنمائي عن طريق مزيد من التكامل الإقليمي. وستُوجَّه سياسات التكامل الإقليمي نحو تخفيف حدة التوتر ومنع نشوب النزاعات أو التخفيف من آثارها وذلك من أجل تيسير تحقيق أهداف التنمية الوطنية.

١٨-٥٩ وسيركز هذا البرنامج الفرعي أيضاً على صوغ السياسات وغيرها من التدخلات التي من شأنها تعميم ممارسات الحكم الرشيد داخل القطاع العام، مما يزيد من كفاءته وقدرته على تقديم الخدمات، وبالتالي يعزز من قدرته على قيادة ودعم جهود بناء السلام في البلدان التي تمر بحالة نزاع والخارجة من النزاع.

١٨-٦٠ وفضلاً عن ذلك، سيعمل البرنامج الفرعي بشكل وثيق مع البلدان الأعضاء، ومنظومة الأمم المتحدة (أفرقة الأمم المتحدة القطرية في البلدان المتضررة من النزاعات على وجه الخصوص)، وجامعة الدول العربية، وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف/الإقليمية وكذلك المجتمع المدني، لوضع توصيات بشأن السياسات تراعي حالة النزاع، ومن شأنها تعزيز جهود الانعاش و بناء السلام في المنطقة.

الولايات التشريعية

قرارات الجمعية العامة

إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية	٢/٥٥
التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي	٢٧٠/٥٧ ألف وباء
نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥	١/٦٠
متابعة النتائج المتعلقة بالتنمية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما يشمل الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً	٢٦٥/٦٠
تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي	١٦/٦١
التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي	٤٩/٦١
حقوق الإنسان والفقر المدقع	١٥٧/٦١
تعدد اللغات	٢٦٦/٦١
الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية	٢٠٨/٦٢
التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية	١٧/٦٣
تنفيذ برنامج عمل بروكسل للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً	٢٧٧/٦٣
مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب	١/٦٤
متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ التام لإعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة	١٤١/٦٤
الحق في التنمية	١٧٢/٦٤
دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل	٢١٠/٦٤
عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)	٢١٦/٦٤

التعاون في ما بين بلدان الجنوب	٢٢١/٦٤
نحو إقامة شراكة عالمية	٢٢٣/٦٤
قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي	
إنشاء لجنة اقتصادية لغربي آسيا	١٨١٨ (د-٥٥)
تعديل اختصاصات اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا: تغيير اسم اللجنة	٦٩/١٩٨٥
تدابير أخرى لإعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما	٤٦/١٩٩٨
إعلان دمشق ودور اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية	٥٠/٢٠٠٥
قبول السودان عضواً في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	٨/٢٠٠٨
تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في جدول أعمال التنمية	٢١/٢٠٠٠
التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية	١/٢٠٠٩
الحاجة إلى تنسيق نظم المعلوماتية في الأمم المتحدة وتحسينها كي يمكن لجميع الدول استخدامها والوصول إليها على النحو الأمثل	٩/٢٠٠٩
تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة	١٢/٢٠٠٩
دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، في ضوء قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، بما فيها القرار ١٦/٦١	٢٩/٢٠٠٩
تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً	٣١/٢٠٠٩
قرارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	
تعزيز التعاون الفني في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	٢٥٨ (د-٢٣)
التنمية والتعاون الإقليمي في ظل ظروف عدم الاستقرار	٢٦٠ (د-٢٣)
تعزيز التعاون بين الإسكوا وجامعة الدول العربية في مجال التنمية	٢٦١ (د-٢٣)

الاقتصادية والاجتماعية	
تعزيز الشراكة وتعبئة الموارد	٢٦٣ (د-٢٣)
اعتماد التقارير الختامية للهيئات الفرعية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	٢٦٨ (د-٢٣)
دور الإسكوا في ضوء وثيقة نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ وعملية التغيير الناجمة عنها	٢٦٩ (د-٢٤)
عمالة الشباب في البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	٢٧٢ (د-٢٤)
الإحصاءات المتعلقة بنوع الجنس لأغراض المساواة وتمكين المرأة	٢٨٦ (د-٢٥)
دعم الجهود الإنمائية الشاملة التي تقوم بها الجمهورية اليمنية	٢٨٩ (د-٢٥)

البرنامج الفرعي ١

الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية لأغراض التنمية المستدامة

قرارات الجمعية العامة

مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة	٢٥٣/٥٧
السنة الدولية للصحارى والتصحر، ٢٠٠٦	٢٠٠/٦٠
التعاون في ميدان التنمية الصناعية	٢١٥/٦١
الكوارث الطبيعية وقلة المنعة إزاءها	٢١٧/٦٣
تغير المناخ وتداعياته المحتملة على الأمن	٢٨١/٦٣
تسخير التكنولوجيا الزراعية لأغراض التنمية	١٩٧/٦٤
استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل الحياة"، ٢٠٠٥-٢٠١٥	١٩٨/٦٤
الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث	٢٠٠/٦٤
عقد الأمم المتحدة للصحاري ومكافحة التصحر (٢٠١٠-٢٠٢٠)	٢٠١/٦٤
تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا	٢٠٢/٦٤
تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة	٢٠٦/٦٤
التنمية الزراعية والأمن الغذائي	٢٢٤/٦٤
تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة	٢٣٦/٦٤

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

نتائج الدورة السادسة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات	٤٩/٢٠٠٦
دور منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ الإعلان الوزاري بشأن الأهداف والالتزامات المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، المعتمد في الجزء الرفيع المستوى للدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٨	٢٨/٢٠٠٩

قرارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

إنشاء آلية إقليمية في مجال بناء القدرات لإدارة الموارد المائية المشتركة	٢٥٥ (د-٢٣)
معالجة المسائل المتعلقة بتغير المناخ في المنطقة العربية	٢٨١ (د-٢٥)

البرنامج الفرعي ٢

السياسات الاجتماعية المتكاملة

قرارات الجمعية العامة

المجرة الدولية والتنمية	٢٢٥/٦٣
السياسات والبرامج المتصلة بالشباب	١٣٠/٦٤
إعمال الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة	١٣١/٦٤
متابعة الجمعية العالمية الثانية للشيوخوخة	١٣٢/٦٤
متابعة الذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة وما بعدها	١٣٣/٦٤
إعلان سنة ٢٠١٠ سنة دولية للشباب: الحوار والتفاهم المتبادل	١٣٤/٦٤
تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين	١٣٥/٦٤
اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري	١٥٤/٦٤
حماية المهاجرين	١٦٦/٦٤
تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)	٢٠٧/٦٤

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

النمو الاقتصادي المستدام من أجل التنمية الاجتماعية، بما في ذلك القضاء على الفقر والجوع	٤/٢٠٠٦
--	--------

تشجيع عمالة الشباب	١٥/٢٠٠٦
اتفاقية دولية شاملة ومتكاملة لحماية وتعزيز حقوق المعوقين وكرامتهم	١٦/٢٠٠٦
تنظيم وأساليب عمل لجنة التنمية الاجتماعية في المستقبل	١٨/٢٠٠٦
دور منظومة الأمم المتحدة في تعزيز العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير فرص العمل الكريم للجميع	٢/٢٠٠٧
تشجيع العمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق للجميع	١٨/٢٠٠٨
مواصلة تحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين من جانبهم ولفائدتهم وبالتعاون معهم، وحماية حقوق الإنسان الخاصة بهم	٢٠/٢٠٠٨
قرارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	
السياسات الاجتماعية المتكاملة (د-٢٥)	٢٨٥

البرنامج الفرعي ٣

التنمية والتكامل الاقتصاديان

قرارات الجمعية العامة

تحسين السلامة على الطرق في العالم	٥/٦٠
تنظيم مؤتمر للأمم المتحدة على أعلى مستوى بشأن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية	٢٧٧/٦٣
التجارة الدولية والتنمية	١٨٨/٦٤
القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية	١٩١/٦٤
متابعة وتنفيذ توافق آراء مونتيري ونتائج المؤتمر الاستعراضي للتنمية لعام ٢٠٠٨ (إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية)	١٩٣/٦٤

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

النمو الاقتصادي المستدام من أجل التنمية الاجتماعية، بما في ذلك القضاء على الفقر والجوع	٤/٢٠٠٦
دور منظومة الأمم المتحدة في تعزيز العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير فرص العمل الكريم للجميع	٢/٢٠٠٧
متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية	٣٠/٢٠٠٧
إنشاء عملية حكومية دولية معززة وأكثر فعالية وشاملة للجميع	٣٠/٢٠٠٩

للاضطلاع بعملية متابعة تمويل التنمية

قرارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

- ٢٥٦ (د-٢٣) اعتماد مذكرة التفاهم بشأن التعاون في ميدان النقل البحري في المشرق العربي
- ٢٥٧ (د-٢٣) اختيار المحاور ذات الأولوية في تنفيذ اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي
- ٢٦٥ (د-٢٣) التعاون الإقليمي في مجال سلامة المرور على الطرق
- ٢٧٠ (د-٢٤) سياسة الاقتصاد الكلي من أجل الاستقرار المالي
- ٢٧٩ (د-٢٤) متابعة تنفيذ العناصر المكونة لنظام النقل المتكامل في المشرق العربي
- ٢٩٠ (د-٢٥) الدعوة إلى القيام بعمل إقليمي لتسريع تنفيذ توافق آراء مونتيري في غربي آسيا

البرنامج الفرعي ٤

تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التكامل الإقليمي

قرارات الجمعية العامة

- ٢٥٢/٦٠ مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات
- ١٨٧/٦٤ تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية
- ٢١٢/٦٤ تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

- ٤٦/٢٠٠٦ متابعة مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات واستعراض لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية
- ٧/٢٠٠٩ تقييم التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات
- ٨/٢٠٠٩ تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

قرارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

- ٢٧٣ (د-٢٤) متابعة تنمية مجتمع المعلومات في غربي آسيا
- ٢٨٤ (د-٢٥) إنشاء مركز الإسكوا الإقليمي للتكنولوجيا

البرنامج الفرعي ٥

استخدام الإحصاءات في وضع سياسات تستند إلى الأدلة

قرارات الجمعية العامة

الهجرة الدولية والتنمية	٢٢٥/٦٣
إعمال الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة	١٣١/٦٤
متابعة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة	١٣٢/٦٤
تكثيف الجهود للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة	١٣٧/٦٤
العنف الموجه ضد العاملات المهاجرات	١٩٣/٦٤
دور المرأة في التنمية	٢١٧/٦٤

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

برنامج تعداد السكان والمساكن في العالم سنة ٢٠١٠	١٣/٢٠٠٥
تعزيز القدرة الإحصائية	٦/٢٠٠٦

قرارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

دعم قدرات البلدان الأعضاء في ميدان الإحصاءات وبرنامج المقارنات الدولية	٢٦٢ (د-٢٣)
تعزيز القدرات الإحصائية في منطقة الإسكوا	٢٧٦ (د-٢٤)
امتنال البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا للمعايير الدولية من أجل تعزيز نظم الإحصاء الوطنية	٢٨٣ (د-٢٥)
تعزيز القدرات الإحصائية بهدف وضع سياسات تستند إلى أدلة	٢٨٧ (د-٢٥)

البرنامج الفرعي ٦

النهوض بالمرأة

قرارات الجمعية العامة

تكثيف الجهود للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة	١٣٧/٦٤
اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	١٣٨/٦٤
متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ التام لإعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة	١٤١/٦٤

٢١٧/٦٤	دور المرأة في التنمية
قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي	
١٤/٢٠٠٩	حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها
قرارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	
٢٧٨ (د-٢٤)	تعزيز دور المرأة في صنع القرار فيما يتعلق بمنع الصراعات وبناء السلام

البرنامج الفرعي ٧

تخفيف حدة النزاعات والتنمية

قرارات الجمعية العامة

١٢٥/٦٤	تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني
١٥٠/٦٤	حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير
١٨٥/٦٤	السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية
قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي	
٣/٢٠٠٥	الإدارة العامة والتنمية
١٨/٢٠٠٩	تقرير لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة عن دورها الثامنة
٣٤/٢٠٠٩	الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل

قرار مجلس الأمن

١٦٤٥ (٢٠٠٥)	بناء السلام بعد انتهاء الصراع
-------------	-------------------------------

قرارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

٢٦٠ (د-٢٣)	التنمية والتعاون الإقليمي في ظل ظروف عدم الاستقرار
٢٧١ (د-٢٤)	تعزيز دور الإسكوا في معالجة آثار النزاع وعدم الاستقرار في سياق التنمية الاجتماعية والاقتصادية
٢٨٢ (د-٢٥)	تخفيف أثر النزاع والاحتلال وعدم الاستقرار في التنمية في البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا